

أعلن الشيخ حمدة سعيد مفتي الديار التونسية، مساء اليوم الاثنين، تأييده لمنع إرتداء النقاب في البلاد، لدواع أمنية. واعتبر مفتي تونس أن "ولي الأمر يجوز له شرعاً أن يقيّد نطاق المباحات إذا رأى في ذلك مصلحة راجحة للأمة، ومنها حفظ النفس من كل ما يهددها من المخاطر"، مشدداً على "ضرورة أن يكون التصرف في التقييد من غير إفراط وتفریط، متوقفاً على ما تقتضيه الضرورة التي تُحقق الغاية والغرض من ذلك".

وتحدث سعيد عن الجانب الفقهي، لافتاً إلى أن المذاهب الإسلامية الأربعة، وخاصة منها المذهب المالكي، "تري أن النقاب يوجد شرعاً بين السنة والاستحباب، وأن النصوص الصحيحة ترجّح الحجاب على النقاب" على حد ما نقلت عنه "يونايتد برس إنترناشونال".

جاء ذلك، بعد 3 أيام من إعلان وزارة الداخلية أنها ستعمل على تشديد الرقابة على كل من ترتدي النقاب، وذلك بعد تعمد بعض المطلوبين للعدالة إرتداء النقاب لتفادي الحواجز الأمنية.

وقالت وزارة الداخلية التونسية في بيان مقتضب نشرته مساء الجمعة الماضي: إنها "ستتولى تشديد المراقبة الترتيبية على كل شخص يرتدي نقاباً، وذلك في إطار ما يخوّله القانون"، كما أكد وزير الداخلية التونسي لطفي بن جدو أن منع النقاب "أمر سياسي يتجاوز وزارة الداخلية".

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 18/02/2014

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com